ماذا يعني لنا التاريخ ...

قراءة ومنهجية ؟

المدرس الدكتور

عامر سلطان قادر

جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

ماذا يعني لنا التاريخ ... قراءة ومنهجية ؟

المدرس الدكتور

عامر سلطان قادر

جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

المقدمة :

يحتل التاريخ مكانة رفيعة ومتميزة بصفته علماً مستقلاً بذاته لا يختلف عن العلوم الأخرى، لاسيما أن المتغيرات الحاضرة فرضت نفسها بشكل واضح وكبير عليه ابتداءً من النظريات التفسيرية الشاملة والمتنوعة، والتي وصل لوقتنا الحاضر وهو محمل بها. علماً أن معظمها لا بل نكاد نجزم بكليتها أنها تنتمي إلى التفكير الغربي أو الرؤى الغربية الواضحة، وتستند مجمل تلك النظريات إلى النظريتين الرئيستين "النظرية المثالية، والنظرية المادية"، ثم كان للمنهجية والقواعد التي فرضت نفسها في كتابته، ولاشك في هذا الأمر، كما أنها جاءت وفقاً للبناء الغربي الذي تم وضعه مع عملية التغيير التي ظهرت في أوربا أو ما يسمى بـ"عصر الأنوار"، ثم جاء موضوع التقسيم الأوربي للفترات التاريخية مؤكداً من أمر لامناص من إلاقرار به أن ما نسير عليه الآن أو قبل الآنية هذه أن محتوى التاريخ بصفته علماً مستقلاً بذاته، أو كان متصلاً بذات العلوم الأخرى أن للغرب وللنظريات الغربية بالتحديد الدور الأكبر في بنائه وظهوره.

وأرجو أن لا يفهم من كلامنا هذا لاسيما ممن يقرأه بأننا نحاول الانغلاق على النفس من خلال مهاجمة الغير أو الرفض لأي فكر وافد، لا بل نحاول أن ننطلق من الواقع الذي نتكلم عنه ونردده دائماً بأننا ننتمي لمنظومة فكرية مثل الاسلام الأساس في بناء تلك المنظومة، لا بل تميزت بقدرتها على التحاور والاتصال مع الغير من خلال ما وصل إليه علماؤنا السلف، إذا ما حددنا عملية الوصول في حقل التاريخ فقط، لذا يمكن أن نضع الاستفهامات التي نحاول الاجابة عنها، هل يمكن لنا أن نؤسس قواعد علمية جديدة للتاريخ يكون الموروث الذي ننتمي له الأساس لها، أم هل يمكن أن يشكل الموروث نظرية تفسيرية جديدة يمكن لها أن تكون منطلقاً جديداً نستطيع من خلاله التبشير أو الكلام بتفاؤل يلعب فيها الموروث التشكيل الأكبر في وجودها من خلال مسألة الاعتقاد، أو الإنتماء الإيماني الذي ننتمي إليه، لاسيما أن القرآن والسنة يعتبران أساس ذلك الاعتقاد، علماً أن القرآن تميز بقدرته على الاستمرار من

خلال"إرادة الحفظ"، التي وضعها الله لنفسه على كتابه، لذا فإن واحداً من مظاهر الحفظ المستمر له، والتي نفهمها ضمن فهمنا المتواضع هو قدرته على الإبداع والإبداع المستمر في كل عصر وزمان، فالعصرية التي نود التنويه عنها ممكن أن تكون في المستقبل سواء القريب منه أو البعيد.

فما نفتقده في موضوع "التاريخ كعلم مستقل" هو البحث عن منهجية علمية مستقلة ترتبط بالماضي ولا تتعلق به لاسيما إذا ما علمنا أن أهمية المنهجية تأتي لارتباطها بدلالة الحدث لا بالدخول في التفاصيل التي ترتبط بالحدث نفسه، كما علينا أن نسير بالتاريخ من حيث صياغته ضمن الاتجاه والرؤيا المراد توظيفها عند تفسيره لذا تبدأ عملية التغيير في نوعية ما يكتب استناداً لما اعتمدناه من منهجية جديدة حتى يطرأ التغيير على اللغة المستخدمة وهذا ما نلحظه عند قراءتنا لبحث يحمل رؤية مادية في أن المسلمين بحثوا من خلال فتوحاتهم عن الماديات وأن الحاجة المادية والاقتصادية هي التي دفعتهم لذلك، وينطبق القول للذي ينظر وفق المنظور الاشتراكي أن الرسول محمداً(ﷺ) يمثل زعيماً من أجل دعم الطبقة الفقيرة، أو أية رؤية أخرى يستند عليها الباحثون عند كتابتهم للتاريخ الذي ننتمي إليه. فعملية ما نسميه بالاحتواء من قبل الغير مستمرة وعلى كل الأصعدة بما فيها التاريخ منذ أن برز الأخير كعلم مستقل، وقد قابلها ردة الفعل من الذين شملهم الاحتواء لا بمقاومته وتحديه، بل بإظهار تبعيتهم لاسيما إذا ما علمنا أن الطرف المسئول على الاحتواء كان حريصاً أن يظهر الآخر بصورة العاجز وغير القادر على الاستمرار، إلا بالاعتماد والاتكاء والارتماء أمام مفهوم الكوننة التي استمر الغرب حريصاً في السعي للوصول إليها، وقد تحقق له ذلك بعد اتجاه العالم باعتماده المعيار الأمريكي الطاغي على خصوصيات الشعوب والمجتمعات وعلى كافة الأصعدة فلا نموذج إلا وفق ما يرغب به سواء سياسياً بممارسة الديمقراطية أو اقتصادياً ما يسمى بالاقتصاد الحر وثقافيا بانتزاع كل المفاهيم المعرفية التي يرتبط بها "الدين" باعتباره شغل المساحة الكبرى في الثقافة التي نرتبط بها دون أن تنعكس هذه الثقافة بكل مكوناتها على العلوم التي حرصنا على حفظها وتحفيظها، اللهم إلا بإقحامها أحياناً في مناهجنا لكننا نقف واجمين أمام أي استفهام يطرح لكوننا حرصنا على الإقحام دون انتظار النتائج التي نتوصل إليها من خلال تلك المزاوجة، أو أن يظهر اعتماد الشريعة في تفسير الوقائع من خلال استخدام هذا الفريق لهذه الآية لتعزيز موقفه أو أن يستخدم الفريق الآخر آيات آخرى لنفس السبب أو أن يستخدم القرآن للرد على المتقولين على الإسلام وعادة ما يفهم الرد انه من اختصاص علمأء الشريعة أو أن تكون ردود نستطيع أن نسميها بالخجلة لطبيعتها وحجمها.

لكن ما نريد الوصول إليه وتوصيله، هو وكما قلنا ليس أكثر من محاولة في إعادة الاعتبار لتاريخنا لا من خلال تمجيده وتعظيمه على حساب الحقيقة طبعاً بل في

ربط الحلقات المنفصلة التي فقدناها منذ أن وضع مؤرخونا ولاسيما في القرن الثاني والثالث الهجريين قواعد الكتابة التاريخية ووصلوا ما وصلوا إليه وفق معطيات المرحلة التي عاشوها والفترة الزمنية التي كتبوا بها ثم توقفت عملية الاتصال بفقدنا الاتصال بهم والاستمرار بما قدموه حتى يشعر الواحد فينا بالانفصال والانفصام. بالانفصال عن فقدنا وكما قلت حلقة الاتصال بهم والانفصام بعد أن نتكلم عن ماضي الأمة العريق والحضارة التي وصلت إليها، ونواجه تحديات المرحلة التي يعيشها أو نعيشها وأولها تبعيتنا للغير وفشلنا في الخروج من الأزمات التي ما أن حاولنا الخروج من واحدة حتى دخلنا بأزمة أشد من الأولى، حتى انعكس تفوق الغير علينا في كل شئ وأظهرنا تبعيتنا له في كل شئ ولم نسلم من التبعية حتى في كتابة تاريخنا الذي ننتسب إليه.

هيكلية البحث:

لذا فقد تضمن هذا البحث تمهيد ومبحث، تضمن التمهيد: موضوع الاسس المعتمدة في دراسة التاريخ، لا سيما ان هناك العديد من الاسس التي اصبحت قواعدا مثلت معظم دراساتنا في منهجية التاريخ، قياسا الى الاسس التي انطلقت بها الدراسات الغربية في التفسير لاسيما بعد القرن الثامن عشر.

أما في المبحث الثاني ، فقد تكلمنا فيه عن المنهجية التاريخية وعلاقتها بالقرآن والسنة النبوية ثم تكلمنا بعدها عن إمكانية وضع قواعد جديدة في دراسة التاريخ وتفسيره مستندين على القرآن والسنة فيهما، بعد عرضنا لواقع الدراسات وتطورها في القرون الأولى للهجرة.

فما نريد قوله في التاريخ كعلم بأنه واحد من العلوم المعرفية التي لازالت الكثير من أحداثه بحاجة إلى قراءة ومراجعة وفق المنهج الذي نستطيع أن نسميه قاعدة وضعناها بعد طول تفكير لما أسسناه مستندين على الخصوصيات التي ننتمي إليها ولاشك أنها تكفينا لأن نؤسس لأنفسنا ولنتحاور بها مع الغير، لا أن ننغلق عليها فواحدة من أهم الأسس التي قدمتها لنا خصوصيتنا المعرفية ..... الآلية الحقيقية في الاتصال، وديمومة التواصل مع الآخر .

الأسس المعتمدة في دراسة التاريخ :

"الذي يعوزنا هو المنهج..."[1] هي واحدة من العبارات التي تمر علينا في قراءاتنا ومراجعاتنا لكتب التاريخ والمعاصر منها، او نمر عليها في ابحاثنا ودراساتنا، وبغض النظر عن قبولنا او رفضنا لفحوى ما تعنيه تلك العبارة اذا ما اعتمدناه في التاريخ حينما نتعامل معه كعلم له أسسه ومرتكزاته التي انطلقت الكثير

من النظريات التفسيرية في وضع رؤاها منقسمة بين المادية والمثالية فالمثالية تعتبر ان الفكرة تتطور من قضية إلى نقيضها إلى قضية تركيبية من النقيضين، لكنها مخالفة لهما، وهكذا تستمر الحال حتى تصل الفكرة إلى المطلق الذي يخلو من الصراع والتناقض، ولقد اعتمد هيغل على أن الفكر يسير دائما على هذا المنوال، فهو يبدأ بقضية موجبة يعارضها في الحال نقيضها، ثم تظهر فكرة أوسع تجمع بينهما في مركب واحد، غير أن هذا المركب يثير بدوره نقيضا جديدا، وتتكرر العملية ذاتها من جديد، تقوم فلسفة التاريخ عند المؤرخ والفيلسوف الألماني جورج فريدريك هيغل على فكرة أن الأحداث التاريخية تكمن وراءها إرادة مخططة، ومن ثم فهي ليست وليدة الصدفة، وأن الفكر أساس كل موجود، فتاريخ العالم إذن مسار تكافح فيه الروح لكي تصل إلى وعي بذاتها ، أعني لكي تكون حرة، فيكون مضمون الفلسفة الهيغيلية أن التاريخ تجل وتجسد للفكر، وأن الأفكار هي العامل الحاسم في توجيه التاريخ، وتسييره ودفعه إلى الإمام ، وبالتالي فالفكر هو التاريخ، والتاريخ هو الفكر مجسدا في الإنسان[٢]، ولهذا فمن الطبيعي أن تكون نهاية التاريخ هي نهاية الفكر، ونهاية الفكر هي نهاية التاريخ.

أما النظرية المادية (كارل ماركس) التي اعتقدت أن الديالكتيك عند هيغل يسير على رأسه، ويكفي إعادته على قدميه لكي نرى له هيأة معقولة تماما ، فماركس حسب انجلز جرد الطريقة الديالكتيكية من زينتها المثالية، كناية عن نقل الفلسفة من مثالية إلى مادية، ومن الصراع الفكري إلى الصراع الطبقي، فإذا كان هيغل قد أصر على أن كل ما يحصل من تغيير في العالم المادي الحقيقي إنما هو انعكاس لا إرادي لتقدم وتطور روح العالم، نجد ماركس يبين أن المثل الأعلى للأفكار عند بني الإنسان إنما هي نتاج البيئة الاقتصادية المادية .. فالمادية التاريخية إذن تجعل أسلوب إنتاج الحاجات المادية أساسا للتطور، وتجعل صراع الطبقات سبيل هذا التطور، فالمجتمع البشري مجتمع متطور، والعامل المسير المحتم لهذا التطور هو التغيير الذي يحدث في وسائل الإنتاج، والذي يعين نوع العلاقات الاقتصادية في كل مرحلة من المراحل، وهذه العلاقات الاقتصادية تحتم بدورها نوعا من الأوضاع الاجتماعية والعقائد الدينية والمذاهب الأخلاقية[٣].

فمثلت تلك النظريتين حوادث التاريخ تمثيلا دقيقا حتى أصبح كل فريق يدعي وفقا للنظرية التي تبناها قد بدأت احداثه ولازالت واضعا رؤاه فيها، ثم بدا الانقسام بين تلك النظريات مع ظهور الكثير من الذين حاولا التوفيق بين مثالية الحدث وماديته فضلا عن ظهور نظريات تفسيرية أخرى اعتقدت بان التاريخ يجب ان يكون وفقا لما تراه[٤].

من خلال ما تقدم نجد السبق الزمني الذي مارسه الغربيون في اعقاب الانقطاع الذي مر بنا في دراستنا للتاريخ فالأخذ بزمام المبادرة في التعامل مع تاريخنا

الاسلامي كشفا واضاءة تحقيقا ونقدا وتركيبا جاءت من الغرب وفقا لمناهجهم واساليبهم وطرائقهم، الذي يعتقد البعض من المؤرخين وهذا يمثل وجهة نظرهم "انها لحقت بمعطياتنا التاريخية كسورا وشروخا وتناقضات ليس من السهولة ازالة اثارها المدمرة، دون اعتماد منهج اصيل قدير على حمل الامانة والقيام بالمهمة الصعبة"(٥).

فاذا كانت قراءتنا للتاريخ وفقا لتلك النظريات وهي التي تعد المدخل الضروري الى فهم مجرياته، لذا فيمكن ان تكون باعتقادنا خصوصية ما ننتمي إليه أو ما يرتبط بنا تمثل أهمية مضاعفة وحالة خاصة لابد من الابتداء بالتأمل الدقيق فيها وادراك طبيعتها ليس من خلال محاولة قراءتها وفقا لما نحاول ان نعتقد لكن الاعتقاد في هذا المضمار يمثل جزء من كل وما نقصد به الكل هو المنظومة الفكرية التي ننتمي إليها او الخصوصية التي يمكن اعتمادها على اقل تقدير عند قراءة التاريخ او كتابته.

فاذا كانت المحاولات الجادة في هذا المضمار لا تعدو ان تكون محاولات أرادت ان تعتمد الشريعة منطلقا في رؤاها الا انها بقيت تنظر الى التاريخ بانه العلم الذي أراده الغرب وهي بالفعل الحقيقة التي لا يمكن انكارها أو تجاوزها لكنها بدأت بتناول مصادر الشريعة كالقران مثلا ومدلول الآيات التي وردت في ذكر الأمم الماضية وسنتكلم عن هذا الموضوع في المبحث اللاحق، لكننا نحاول توضيح القواعد او الاسس التي ميزت دراساتنا في مجال التاريخ لاسيما المعاصرة منها، فالقواعد المشتركة في معظم كتاباتنا ودراساتنا في مجال التاريخ، والتي مثلت المنهجية المعتمدة لاغلب الباحثين والدارسين نستطيع ان نضعها في مجموعة من الاسس:

اولا: النظرة الصوفية الطاغية على الكتابات التاريخية، لا سيما تلك التي تتناول التاريخ الاسلامي، حتى أخذت تلك الدراسات بتجاوز الكثير من المواضيع بحجة قداسة العصر الذي تتكلم عنه.

ثانيا : تفسير الحوادث الماضية والوقائع التاريخية القديمة وفق رؤية المؤرخ الذي يتناول الحادثة والواقع الذي يعيش فيه والفلسفة التي تلزمه باتباع الاسس التي تعتمد عليها عند دراسة التاريخ(٦).

ثالثا : يهتم فلاسفة التاريخ في رؤيتهم لاحداثه بدلالة الحادثة لا بالدخول في تفاصيلها باعتبار ان هذا الحقل من المعرفة يحاول ان يضع احكاما وقوانينا للواقعة دون الحاجة الى سرد حيثياتها وهذا الامر لا شائبة فيه او اختلاف عليه ، لكن الخلاف الذي كان هو انعكاس هذا الحكم على المؤرخين والباحثين اثناء تفسيرهم للاحداث التاريخية وكتاباتهم في حقل التاريخ فاقتصرت رؤيتهم على ما وصلت اليه الواقعة التاريخية(٧).

ومع تزايد الاراء والاتجاهات بالصفات العامة لواقع الحركة التاريخية المعاصرة الا اننا استطعنا ان نتضمن تلك الاسس رغم تثبيت البعض للعديد من

الاسس التي اصبحت الاخطاء التي كانت وراء تراجع كتاباتنا لابل عدت التحديات التي تواجهنا كأمة لها خصوصيتها والمنظومة الفكرية التي تنتمي اليها لاسيما قد مثل الاسلام الجزء الأكبر من تلك المنظومة[٨].

المبحث الاول

المنهجية التاريخية.. و..علاقتها بالقرآن والسنة

نحاول هنا في هذا الباب أن نضيف بعد الاستهلال المتواضع لواقع الدراسات التاريخية المعاصرة لان نتطرق حول ماهية - المنهجية التاريخية - ، وما نريد إضافته هنا أن المنهجية التاريخية قد يدخل عليها الرؤية التي يعتمدها المؤرخ أو تعتمدها الدولة حينما تكون جميع الأدوات جاهزة بيد الباحث، لاسيما إذا ما علمنا أن المنهجية التاريخية تهتم بفحص وتدقيق وثائق الماضي وسجلاته، باعتبار أن التاريخ بالنسبة للمؤرخ ذلك الجزء المحدود من ماضي البشرية التي يمكن إعادة بنائه أي روايته من السجلات المتوافرة ومن الاستنتاجات القائمة عليها، وبما أن المؤرخ بعيد عن المشاهدة وعديم التجربة يضطر والمسألة هذه أن يجتهد في الأمر ويتذرع بالمنطق[٩].

فالمنهج لا يحكم التاريخ هنا بل يحكم العلوم جميعها، ولأننا نود معالجة هذا الموضوع وتوضيحه بشكل أكثر وانطلاقاً من الطبيعة العلمية والقانونية التي تحكم العلوم الأخرى لاسيما الطبيعية ويكاد يكون التعامل فيها بالنتائج لحد كبير من الدقة، وقد لا ينطبق هذا الأمر على التاريخ، إلا أن ما ينطبق عليه أن القانون الذي تكلمنا عنه يحكم التاريخ البشري بنفس الدقة والانضباط ولا مجال للفوضى[١٠]، حتى ألفنا في تجاربنا الشخصية أن ما نمر به من أحداث قد نستقرأها من خلال تخمين النتائج بحسب التجارب السابقة التي مرت بنا وهنا لا نريد القول بإعادة التاريخ فالواقعة التاريخية قد تشبه أخرى من حيث الجوهر العام إلا أنها لا ترتبط بالعناصر التي تقودها ولا الفترة الزمنية التي حدثت بها، فلكل زمان مظاهره الخاصة به وشروطه التي يستلزم بها المعاصرون له.

ولو دققنا النظر في الدراسات التاريخية الحالية والبحوث التي تهتم بالتاريخ لا نستطيع أن نستقرأ منهجية تنتمي لمدرسة واضحة المعالم اللهم إلا ما يفهم من موضوع "أصول البحث العلمي التاريخي"[١١]، والتي تعتبر القواعد التي نلتزم ويلتزم بها غيرنا هي ضمن المنهجية الغربية التي ابتكرها الغرب واعتمدناها نحن في بحوثنا ودراساتنا، أما ما نريد التأكيد عليه هنا فهي النظرية التي نعتمدها في كتابة الواقعة التاريخية، وكيف أننا فقدنا هذا الأمر وبدأنا ندور حول مسالة الصياغة العامة لأصول البحث، وليس في أصول تفسير الأحداث والوقائع وفقا للرؤى التي تنتمي إليها أصولنا الفكرية ، لاسيما أننا حينما نشير إلى تلك الأصول يحضر الإسلام بكل مصادره وأهمها القرآن والسنة النبوية، وذلك هو المشكل فيما نقول وفيما نستند عليه في كتاباتنا

والمفارقة التي لا يمكن تجاوزها وإذا ما تجاوزناها نقوم بالقفز من فوقها، كما نجد الاتهام حاضر بأننا لا نرتبط بما نؤمن فيما نكتب إلا بالقول وبالقول فقط.

فالنظريات التفسيرية التي تناولت الحادثة التاريخية متعددة الاتجاهات ومتباينة الرؤى[١٢]، وقد أشارت معظم الدراسات والبحوث المهتمة بتفسير التاريخ إلى تلك النظريات، ولا مجال لذكرها هنا لكثرتها وسعة الأسس المرتبطة بها، لكننا نود الإشارة إلى البعض منها أي تلك التي تعد الأساس لبقية النظريات المهتمة بتفسير التاريخ، ولاشك أننا بكلامنا هذا لا نتجاوز النظريتين الرئيستين المثالية والمادية وربما ترتبط بهما النظرية الحضارية لتفسير التاريخ كذلك[١٣].

لا نريد هنا الخوض في تلك النظريات بقدر ما نود التنويه هنا أن وقائع التاريخ وأحداثه، والمقصود بالتاريخ هنا تاريخنا الخاص منه والعام، إذ بدأ المهتمون بتفسيره أن يضعوا في اعتبارهم مقاربة أحداثه بما يتوافق مع المقومات الفكرية لتلك النظريات دون الأخذ بنظر الاعتبار للخصوصية التي تنتمي لها تلك الوقائع، وما نعنيه هنا بالخصوصية المصادر العقدية التي ينتمي لها أولئك الذين ارتبطت أسماؤهم بتلك الأحداث، ولا يفهم من كلامنا هذا أننا نحاول حصر وغلق كل العوامل التي تساعد على التواصل مع الآخر، لكننا لو أردنا أن نوضح طبيعة العوامل التي ساعدت على ظهور تلك النظريات آنفة الذكر لوجدنا أغلبية النتائج التي توصل إليها الباحثين أن طبيعة متغيرات الواقع فرضت نفسها على الأشخاص الذين خطوا قواعد تلك النظريات، لذا لا يمكن أن يفهم كلامهم هذا أن الواقع أي الظرف المكاني والزماني مثل دائرة مغلقة لتلك النظريات وبالتالي لا يمكن لها أن تكون مؤهلة للتحاور مع الآخر، ومن هذا المنطلق يمكن لنا أن نحرص على مسالة واحدة ومهمة في مدى إمكانية مصادرنا الفكرية في أن تكون رافداً يساعدنا على الأخذ به ليكون النظرية التفسيرية الرئيسة والتي يمكن لبقية النظريات أن تأخذ بما توصلت إليه من نتائج.

واستقراء لواقع دراساتنا الحالية وطبيعة بنائها الفكرية المعتمدة في تفسير أحداث التاريخ ووقائعه توصلنا إلى مجموعة من الأسس مثلت الخط العام لتلك الدراسات، ويمكن لنا أن نجملها بالنقاط الآتية :

- النظرة الصوفية الطاغية على الكتابات التاريخية ولاسيما التي تتناول التاريخ الإسلامي منها والتي انعكست سلباً على واقع تلك الدراسات، وأخذت تتجاوز الكثير من المواضيع بحجة قداسة ذلك العصر.
- تفسير الحوادث الماضية والوقائع التاريخية القديمة وفق رؤية المؤرخ الذي يتناول الحادثة والواقع الذي يعيش فيه وكل متغيرات ذلك الواقع، والفلسفة التي تلزمه بإتباع الأسس التي تعتمد عليها عند دراسة التاريخ ، وبمعنى تفسير الأحداث الماضية برؤية الحاضر.

ـ يرتبط هذا الأساس بالذي قبله من حيث اعتماد المؤرخين على نتائج الوثائق بشكل نهائي الذي لا يقبل التغيير فتصبح أشبه بالنصوص المقدسة غير القابلة للتشذيب أو التعديل بل على الباحثين أخذها والقبول بها، وربما يعتقد من يقرأ هذا البحث أن هذا الأساس مرتبط ببعض جوانب الأساس الأول حينما تكلمنا عن قدسية النصوص وأن أي تعامل معها وفق هذا المبدأ يفقدها صفة البشرية التي ترتبط بجوانب التاريخ.

مثلت تلك المميزات الصورة العامة لدراساتنا الحالية علماً أن ما طرحته كتب الفلسفة من نظريات تفسيرية لا نجد ملامحها في هذه البحوث أو تلك الدراسات، كما أننا لا نجد أي صدى للمنهجية الإسلامية في تفسير وقائع التاريخ، هذا إذا ما علمنا أن المنهجية الإسلامية تفتقد لقاعدة واضحة يستطيع الباحث من خلالها الاعتماد على الأسس التي وضعت لها، لذا فما احتوته كتب الفلسفة التي ألفت أشارت لنظرة الإسلام من خلال القرآن فقط لواقع التاريخ والمتمثل ببداية الكون ونهايته، لكن ما نحن بحاجة إليه هو قواعد لا تختلف من حيث الهيكلية العامة عن القواعد التي تم وضعها للتاريخ حينما بدأت النظرة تتجه إليه بعد عصر النهضة الأوربية وتحوله إلى علم لا يختلف في مكانته عن العلوم الأخرى طبقاً للأسس التي هيأت له والتي أصبحت معمول بها لا بل تم تعميمها على المؤسسات العلمية الخاصة مثلاً بكتابة التاريخ[١٤].

ولا نريد العودة إلى الوراء، أو الكلام عن النهضة العلمية التي بدأتها أوربا والكيفية التي تعاملوا فيها الفلاسفة مع الأفكار التي كانت موجودة ومثلت الكنيسة الأساس التي تنطلق من خلالها، فمثل الرفض للقديم وبكل الاتجاهات، وما يهمنا هنا البحث العلمي الذي استند على قواعد جديدة لم يألفها الفكر الغربي قبل ذلك ، وكانت تلك الأسس مستندة على مناهضة الفكر الديني التسلطي الذي أخضع كل شئ للتصور الذي يتبناه وما عداه فهو كفر وهرطقة قد تودي بصاحبها إلى الموت، لذا فحينما يطلق على تلك الفترة بالمظلمة تمثل الكلمة وبحق الركود الذي أصاب الفكر بشكل عام... فشل كل مفاصل الحياة، فالاستمرار عند الأخيرة واحدة من المعاني التي تمثل عنواناً رئيسياً لها.

لكن فيما نعانيه هو ابتعادنا عن الثوابت التي بدأها السلف فوضعوا أسس الكثير من العلوم والمعارف بما فيها التاريخ[١٥]، وما حصل هو حالة الانقطاع التي أصابتنا بسبب القطيعة التي بدأها البعض في العصر الحديث ومن المتأثرين بالفكر الغربي، فكان التأصيل الذي وضعوه يمثل امتداداً للفكر الوافد لا للفكر الذي ينتمون له جذرياً وعقدياً وتاريخياً ، فالتناقض بادياً في ماتم طرحه من أسباب "للأزمات" التي تعانيها الأمة فالبعض يعود بالسبب للتراث، لكنْ لين التراث من ذلك خاصة أن هناك قطيعة كبيرة معه انطلاقاً من حالة الإنتماء للغرب في ما يخص العلوم التي نرتبط بها والمناهج التي نعتمدها ، وربما جاء الاتهام متوازياً مع ما اتهموه فلاسفة التنوير للتراث الذي انتموا له. ثم إن هناك مدحاً نفتخر به للمعرفة التي توصلوا لها السلف في

العلوم ولا سيما التاريخ ومفاده أن السلف أصلوا ضمن أسس العقيدة التي آمنوا بها فمثلت الرافد الرئيس الذي استندوا عليه في الوصول من المعرفة لما وصلوا إليه[١٦]، لذا فما يوجه من اتهام للتخلف وللصعوبات التي نعانيها وعدم قدرتنا في الوقوف أمام التحديات التي نواجهها لا أصل للموروث به ، فباعتقادنا أننا لو أردنا العلاج سيكون التواصل مع الموروث والانتماء له ليس فكرياً فقط بل معرفياً والاتصال بما وصلوه الغير آخذين بالحسبان التطور الذي وصلت إليه العلوم والإفادة من تجارب الآخرين في هذا الباب خاصة.

ولو أردنا الكلام عن الموروث هنا وما وصل إليه السلف من تطور في مجال الكتابة التاريخية لجاء الكلام عن الإسلام وما أحدث في حياة المسلمين من تغييرات مثلت العنوان الحضاري البارز لتلك الفترة، لاسيما أننا يمكن أن نطلق عليه بالتطور التدرجي ومثل القرن الأول للهجرة بدايات التدوين التاريخي[١٧]، لاسيما إذا ما علمنا أن القرآن وما تناول من ذكره للأمم السابقة ثم المحاولات التي تمت في مجال جمع الحديث وحفظ السنة النبوية انعكس بشكل واضح في مجال الكتابة والمنهجية التي تم اعتمادها ، وربما كانت البدايات الأولى للمنهج التقليدي الذي تعامل مع التاريخ الإسلامي[١٨]، كما كان لظهور الحاجة لتدوين الأحداث الهامة التي أحدثها الإسلام، ثم الحاجة الملحة لتثبيت أسماء الصحابة الذين اشتركوا في المعارك (بدر، أحد، مكة، اليرموك، القادسية....)، كما كان لظهور الدواوين العامل في زيادة الأمر بالتوثيق والحرص على كتابة الأمور المتعلقة بالدولة وانتقال القبائل وانتشارها بعد هجرتها لمناطق الفتح الجديدة، ثم تطور الأمر مع تطور الزمن والمتغيرات التي حصلت في الدولة الإسلامية من حيث استقرار الحكم فيها وتوسعها وحرص الخلفاء كذلك في تشجيع عملية التدوين، وبغض النظر عن الغاية التي كانت من ورائها، إلا أنه انعكس إيجاباً في تبلور عملية التدوين التاريخي، حتى جاء القرن الثالث للهجرة وبدأ التحول في طبيعة الكتابة التاريخية وعدم اقتصار المؤرخين على سرد الوقائع بل جاء التحليل وإظهار العلة نمطاً جديداً في الكتابة[١٩]، كما سعوا لتقديم بناء تاريخي متكامل متميز ببعدين الأول: عمودي يتضمن تصوراً للماضي منذ الخليقة حتى حياة المؤلف، والثاني أفقي: يتضمن دراسة مختلف الشعوب في بلاد العالم المعروفة فضلاً عن العرب[٢٠].

المبحث الثاني

تفسير التاريخ والسنة النبوية

يعد هذا الموضوع مرتبطا بالذي سبقه لاسيما أننا تناولنا آنفاً طبيعة المنهجية

التي اعتمدت عليها النظريات التفسيرية والمرتبطة جلها بالفكر الغربي، لا بل تفرع معظم تلك النظريات من النظريتين الرئيستين "المثالية لجورج فردريك هيجل ١٧٧٠–١٨٣١"، "المادية لكارل ماركس ١٨١٨ – ١٨٨٣"[٢١]، وكيف أن تلك النظريات وضعت من الأسس ما وضعت في تفسير التاريخ، وبغض النظر عن موقفنا منهما سواء بالرفض أو بالقبول، إلا أنها أحدثتا تغييراً كبيراً في رؤية المؤرخين لتفسير أحداث التاريخ، وحينما نشير لكلمة التغيير الكبير قد يبدو أنها تتناسب مع واقع التغيير الذي أحدثته النهضة الأوربية في تلك الفترة.

كما أننا تناولنا عملية التدوين التاريخي وتطورها منذ القرن الأول حتى القرن الثالث للهجرة والعوامل التي ساعدت على ذلك التغيير، ويتبين لنا أننا في قطيعة مع منطلقاتنا الفكرية والقطيعة بدأت منذ أن بدأت السلطة المركزية بفقدان سيطرتها على ما تملك وظهور دول في داخل الدولة الكبرى، ثم ارتبطنا حديثاً فيما نعتمد من تفسير أو منهجية وفقاً للنظريات التي حملت صفة العالمية بحسب المساحة التي انتشرت بها وقد كنا جزء من تلك المساحة، لذا ما نريد قوله هنا على الرغم من صيغة الاستفهام التي تفرض نفسها هنا، هل بالإمكان أن نعتمد على نظرية تفسيرية ترتبط بالأسس الفكرية التي تشكل جزء من العقيدة التي نؤمن بها؟، وقد تتطلب منا الإجابة توضيحاً انطلاقاً من المفاهيم التي أصبحت واقعاً غير قابل للجدل، لاسيما أن الأزمات التي تمر بنا تتطلب منهجية سليمة ضمن رؤية واضحة تكفل أقل تقدير الخروج مما نحن فيه، لذا قد يعتقد البعض أن الرجوع لتلك القواعد تمثل انطلاقة نحو الماضي غير كفيلة بالعلاج باعتبار أن الماضي تجربة مثلت عنواناً من عناوين الفشل وعاملاً من عوامل الارتماء بالوافد الذي لا نرتبط به وخلق تلك القطيعة، لكننا نحاول التوضيح هنا أن القرآن بحكم "الحفظ" الذي ألزم الله تعالى نفسه به "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، وتلك معجزة لا تقتصر على زمن حتى يرث الأرض ومن عليها بما يعني أن تفسير القرآن يتجدد مع كل عصر والمتغيرات التي تمثل عنوانا له فما كان غير واضح بالأمس تم الكشف عنه حتى ظهرت الكثير من العلوم حملت تسميات الإعجاز العلمي أو البياني في القرآن، وعليه يمكننا أن نقول: إن القرآن يمثل في مسيرته تقدماً نحو الأمام أي المستقبل، فيمكن أن نربط تلك القواعد المستقاة منه في تفسير التاريخ أو المنهجية العلمية المتصلة به وفقاً لمسيرته المتقدمة، كما أننا لا نغفل السنة وارتباطها به ففي قول الرسول(ﷺ) ما يثبت ذلك الارتباط "ألا واني أوتيت القرآن ومثله معه"، ويمكن لنا أن نتناول بعض الأحاديث في هذا الباب نعتقد بارتباطها فيما تكلمنا عنه من منهجية يمثل القرآن وتمثل السنة المادة الرئيسة فيهما، وبما أننا تناولنا آيات القرآن في الأبواب السابقة في البحث نحاول هنا أن نشير لبعض تلك الأحاديث المهمة التي ترتبط بالمنهجية وبموضوع تقسيم التاريخ وفقاً للعصور التي أرادها الحديث، فمثلاً

الحديث الأول الذي يشير فيه الرسول(ﷺ) بقوله: "يرحم الله موسى، ليس المعاين كالمخبر، أخبره ربه عز وجل أن قومه فتنوا بعده ، فلم يلق الألواح"*.

ويؤكد هنا على أهمية درجة الرواية ومدى قوتها في الاعتماد عليها حين الاستشهاد بها، فنلاحظ هنا أن المعاينة أو الذي كان شاهداً على الحادثة أكثر قوة من حيث السند عن المخبر (بفتح الباء)، الذي يعتمد على طريقة النقل في التعرف على الحادثة، علماً أن هذه المسالة قد اعتمدها سلفنا عندما تطورت مرحلة الكتابة ولاسيما في القرن الثالث الهجري وما بعده إذ كان التحقق من الرواية من الأمور الأساسية التي لا يحيد عنها لاسيما المؤرخين ناهيك من انه أصبح تأكيدا كبيرا على مدى صدق الرواة، لذا فما نستطيع الاعتماد عليه أو الفائدة التي نرجوها في دعم موقفنا وآرائنا أن هذا الحديث مثل قاعدة أساسية في التأكيد على عدم إغفال السنة ولاسيما ألحديث منها في مدى إمكانية تطبيق البعض واعتمادها في دراسة التاريخ ووضع منهجيته. كما أن هناك أحاديث آخر ى قد ترتبط بمضمون هذا الحديث من حيث قوة الرواية والسند المعتمد فيها، ففي حديثه الآخر(ﷺ) "تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم[٢٢]"، تأكيد واضح على أن الرواية سيتم اعتمادها عن طريق النقل فلاشك أنه ستكون هناك سلسلة من الرواة وهذه السلسلة هي الكفيلة بنقل الأخبار والروايات ويقع عليها مسؤولية صحتها، علماً إننا نرى هذا الأمر وتلك الصيغة مستخدمة عند كتاب الحديث ولاسيما أصحاب الكتب الصحيحة، لكن ما نحن بحاجة إليه هو الطريقة التي تم التوصل إليها من قبل أولئك العلماء والكيفية التي توصلوا بها لوضع تلك القواعد في دراسة الحديث هل أنهم اعتمدوا في القواعد تلك، والأسس المنهجية القيمة في ضوء اعتمادهم على أحاديث الرسول(ﷺ) المشار إليها أعلاه أم على أحاديث أخرى استمدوا منها الأصول التي استخدموها في بحثهم في الحديث؟، وإذا كانت الإجابة كانت بالإيجاب فهذا دليل كبير على الإمكانية المعرفية الواسعة التي تميزوا بها علماؤنا في القرون الأولى للهجرة، وبغض النظر عن المؤثرات الخارجية التي ساعدتهم للتوصل إلى مثل تلك القواعد والمقصود بالمؤثرات الخارجية هي المعارف التي وصلت إليهم من الأقوام التي دخلت للإسلام والتي تملك رصيداً معرفياً قاد علماءنا إلى دراسة تلك المعارف الجديدة وتوظيف ما يستفاد ون منه في دراسة الحديث مثلا، لكننا نكاد أن نجزم أن علماءنا الأول حينما توصلوا إلى تلك القواعد كانت خطوة مهمة ليس فقط في الدراسات الشرعية بل بالدراسات الأخرى التي جاءت لاحقاً وكان التاريخ واحداً منها، إذ اعتمد مؤرخو تلك الفترة في كتاباتهم التاريخية بنفس أسلوب رواة الحديث فكان سلسلة الرواة هي نفس الطريقة التي استخدمها علماء الحديث، فالحديث الأول الذي يشير إلى أهمية شاهد العيان في الحادثة أو النقل عن طريق المشاهدة العيانية يقدم في الترتيب وفق الحديث الشريف على الذي يعتمد في روايته على الخبر المنقول دون أن يعتمد في روايته على المشاهدة لذا فحينما نضع

الأفضلية هنا وفق ما أشار إليه الحديث وحتى في منطق العقل لرأيتنا نرجح الرواية الأولى التي تعتمد على المشاهدة والعيان ولاشك أنها تكون أدق وأعمق أثرا من الرواية الثانية التي تعتمد على الخبر طريقاً لها، دون أن ننقص من أهمية الثانية فالكلام هنا هو المقارنة بين الطريقتين في نقل الوقائع والأحداث.

أما الحديث الشريف الثاني الذي يؤكد على مسألة أخرى تفيد المهتمين بكتابة الوقائع والأحداث التاريخية فيمكن اعتمادها قاعدة في الكتابة التاريخية وحتى في وضع منهجية للبحث العلمي في الكتابة ولاسيما آلية الاعتماد على المصادر وأي المصادر هي الأولى في الاعتماد، وسنتكلم عن هذا الموضوع في المبحث القادم عند التطرق لمنهجية الكتابة التاريخية في القرون الأولى للهجرة.

أما الحديث الآخر الذي نحاول اعتماده في دراستنا تلك ويعد بحق حديثاً يرتبط ارتباطاً كبيراً بالتاريخ لا بل يرتبط بتقسيم التاريخ إلى عصور تاريخية. لاسيما أن التقسيم المعتمد اليوم هو تقسيم غربي، وقد يعتقد البعض أننا نغالي في ذكر التأثير الغربي على كتاباتنا وصنوف المعارف التي نهتم بدراستها لكن الواقع يقول إن التاريخ مثلاً وبغض النظر عن المنهجية الغربية المستخدمة تم اعتماد أمر آخر لا يقل أهمية عن المنهجية في الدراسة وهو تقسيم التاريخ إلى فترات زمنية ومثلت تلك الفترات أقسام الاختصاص المعتمدة لدى الباحثين، فكان هناك أساتذة أو باحثون متخصصون في التاريخ القديم، والإسلامي، والتاريخ الحديث والتاريخ المعاصر، معتمدين في هذا التصنيف على الرؤيا الغربية التي صنفت الفترات الزمنية وحددت تواريخ كانت الفاصل بين هذه الفترة وتلك، لذا أصبح هذا التصنيف هو الطاغي على واقع البحث العلمي، ولا يمكن لأي باحث أن يحيد عنه، لا بل أصبح تصنيفاً معتمداً في مؤسسات البحث العلمي فلا يحق للباحث في التاريخ الإسلامي أن يتناول موضوعاً في التاريخ المعاصر وهكذا الحال وبالعكس، ويرتبط في هذا الأمر مسائل كثيرة وكل ذلك يرتبط بمسألة التخصص في طبيعة الدراسة التي اعتمدها الباحث وفق التصنيف الذي أشرنا له، ويمثل واحدة من العلامات البارزة لما وصل إليه الفكر الأوربي من تطور في مجال الدراسات ولاسيما التاريخية منها وأصبحت هذه المنهجية هي المعتمدة لدينا نحن الذين نمتلك كل الإمكانات المعرفية التي تؤهلنا أن نضع لأنفسنا وفق الرصيد الذي وضعه لنا علماء القرون الأولى للهجرة، لكننا قد اشرنا للقطيعة التي حلت بنا في مباحث سابقة، وانعكست على واقع الدراسات التي قمنا بها لهذا كان الاعتماد على الغير كعلاج لهذا المأزق الذي مررنا به فأصبح العلاج هو المأزق الجديد الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من تدنٍ في واقع البحث العلمي ، وكان موضوع تقسيم فترات التاريخ واحداً من الأمور التي شكلت لنا انتماءً هجيناً إذا صحت هذه العبارة في هذا المقام وحددتنا في ما نريد البحث فيه وفق الأفق المحدد الذي وضعته.

علماً أن هناك حديثاً للرسول(ﷺ) يقول فيه: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم إذا شاء إن يرفعها ثم تكون ملكا عاضا فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون ملكاً جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة[٢٣]"، ويشير الحديث بشكل صريح إلى أن هناك تقسيماً وضع للزمن يمكن اعتماده في تقسيم فترات التاريخ لكن ليس وفق التقسيم الأوربي، إذ يضع التاريخ بحسب الحديث الشريف وفق معيار النظام الحاكم وطبيعة السلطة القائمة فيؤكد أن عصره عصر نبوة وما بعده خلافة على نهج النبوة ومن ثم ملك عضوض ثم جبروت ثم خلافة راشدة، وما يهمنا هنا في هذا الحديث هو المعيار الذي تم وضعه في تقسيم الفترات التاريخية إذ مثل طبيعة النظام الحاكم وليس على أساس هذا إسلامياً أو غير إسلامي، كما لا نريد التطرق إلى التنبؤ الذي وضعه الرسول(ﷺ) في بقية الحديث وهذا ما مّن عليه رب العزة على رسوله الكريم محمد(ﷺ)، ونلاحظ أن الحاضر الذي تكلم عنه وهي الفترة المعاشة والمتمثلة بالنبوة و ما بعدها الذي يدخل في علم الغيب قد اعتمد تصنيف فترات التاريخ وفق طبيعة الأنظمة الحاكمة وماهية السلط الموجودة، وانطلاقا من هذا الحديث الشريف يمكننا أن نستدل في تقسيمنا للتاريخ بفتراته على ضوء طبيعة الأنظمة الحاكمة والتي أشار إليها الحديث باعتبارها هي محور حركة التاريخ فالأفراد أو المجتمع لاشك أنهم يدورون حول السلطة الموجودة سواء أكان الفرد أو الجماعة مؤيدة لتلك السلطة أو معارضة لها، ولا يفهم من كلامنا أن الجماعة حينما تدور حول السلطة أنها تدور بتبعية لا تظهر شخصية الفرد أو الجماعة بقدر ما تمثل واقعاً فرض على الوجود أن السلطات تمثل محور حركة التاريخ وبطبيعتها سواء كانت راشدة أم سلطة ملكية أو حكم "دكتاتور" أي جبروت حسب ما وصفها الحديث الشريف، وكل واحدة من تلك السلطات لها خصوصيتها وأن لتلك الخصوصية انعكاسها على حياة الفرد والجماعة ومن هنا كان لزاماً أن نقتدي بهدي الرسول(ﷺ) وان نضع هذا التقسيم تصنيفاً وتحقيباً لفترات التاريخ بدل أن نعتمد لتقسيم التاريخ وفق العصور الموجودة والمتبعة في دراساتنا، وللذي يود التأكد من صحة ما نطرحه من رؤى عليه أن يضع مقارنة فيما تطرحه الفكرتان الخاصتان بتقسيم التاريخ الأولى الغربية التي ترى أن التاريخ ينقسم بين "قديم وإسلامي وحديث ومعاص" وبين الرؤيا الثانية التي طرحناها والمعتمدة على حديث الرسول(ﷺ) من بين ما تضعه كل واحدة من ايجابيات وسلبيات وهذا ما نستطيع أن نقدمه من دليل لدعم موقفنا، وحتى لا يكون الشك الوازع الذي ننطلق منه وبه ويكون الصورة القاتمة التي ترسم لنا من الغير، لكننا في مثل هذا الموقف لا نستطيع إلا أن نضع مثل تلك الافتراضات مثلا أن التقسيم الأوربي يفرض علينا فكرة

أن الحديث والمعاصر يأتي ما بعد العصر الإسلامي، ناهيك عن مسائل أخرى ربما نحفز بها مخيلة القارئ في وضع نقاط الإيجاب والسلب بين هذه وتلك.

الخاتمة :

المقترحات التي تم التوصل إليها:

انطلاقاً من كل ما سبق ذكره يمكننا أن نعتمد قاعدتين رئيستين لوضع منهجية جديدة في كتابة التاريخ ومن ثم تفسير أحداثه مستندين في ذلك على الخصوصية المعرفية التي ننتمي لها ونحاول من خلالها وضع أسس ما نشرع به وليس في اختصاص التاريخ فقط بل ربما يكون التاريخ السباق في ذلك، لذا فما تكلمنا عنه في المباحث السابقة يمكننا أن نجمله في قاعدة تعد واحدة من القواعد التي نعتمدها في كتابة التاريخ بمنهجية جديدة :

القاعدة الأولى : الاعتماد على القرآن والسنة النبوية الشريفة واتخاذ القواعد المنصوص عليها والتي أشرنا إليها في المباحث السابقة ، علماً أن الاتهام واضح وصريح أن أي رؤية تستند على الدين أساساً لها هي رؤية غير واقعية باعتبارها تتناغم أكثر ما تتناغم مع الغيب حتى أصبحت الشخصية العربية أو المسلمة "المتحررة" أو "الدينية" تستند لو اعتبرناهما ضلعين لمثلث سيكون قاعدتهما هو"الغيب"، فسيطرة الاعتقاد المستند والمعتمد على المنهجية النابعة من الخبرة الأوربية القائمة على تسويغ اللا دينية في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية في واقعنا ومجمل دراساتنا وهذا أساس ما تتعامل به الرؤى الغربية ليس النابعة فقط ، بل القائمة على تطويق الآخر وإظهاره بالصورة التي تبين دونيته من خلال لهاثه المستمر اللا منقطع في الاعتماد على الآخر، الأمر الذي أدى إلى تقليص مجالات تطبيق الرؤية المنهجية العلمية إلاسلامية في دراسة الظواهر السياسية المختلفة، على الرغم من ما ظهر من أعمال تكلمت عن إمكانية تفسير التاريخ تفسيرا إسلاميا، لكن هذه الأعمال القليلة المعدودة لا تتناسب مع حجم الواقع الذي تميز باستلاب وجودنا وخصوصيتنا وأن الغرب هو الأساس الذي نعتمده حتى في كتابة تاريخنا.

القاعدة الثانية : تتضمن الأعمال التاريخية التي ميزت الرعيل الأول من المؤرخين الذين شرعوا في كتابة التاريخ والاهتمام به منذ القرن الأول للهجرة، ومن ثم تطوره في القرون اللاحقة من حيث طبيعة القواعد المستخدمة في نقل المعلومة وماهية المصادر أو الروايات المعتمدة

ودرجة أهمية كل رواية من أجل الوصول إلى الرواية الصحيحة، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى طبيعة ما كتب فاتخذت العديد من المصادر في فترات لاحقة اهتماما لم تشهده الكتابة التاريخية من قبل، وكل ذلك مصدره هو طبيعة الكتابات الأولى للتاريخ علماً أن هناك ميزة واضحة تميزت بها الكتابة التاريخية وجاءت متأثرة بما اشتهر به كتاب "الحديث" من حيث اعتمادها على سلسلة الرواة، علماً أن المصادر لم تورد الكيفية التي توصل بها كتاب الحديث والطريقة في تمحيص الرواة واعتماد الحديث الصحيح من غيره من الأحاديث، والأمر الذي اعتمده المؤرخون في توضيح ذلك هو أن الرسول(ﷺ) أكد على أمر تحذيري لمن أراد الكذب عليه "من كذب علي فليتبوأ مقعده في النار"، وهذا الأمر قاد رواة الحديث إلى تمحيص الروايات توخياً من اعتماد الأحاديث الموضوعة في كتبهم، كما أننا أوردنا أحاديث للرسول(ﷺ) في المبحث الذي سبق استدللنا من خلالها على إمكانية اعتمادها في وضع قواعد جديدة في كتابة التاريخ تؤكد في فحواها على اعتماد الرواية الصحيحة وأهمية المعاين في نقل الحادثة عن المخبر لها، ناهيك من أن طبيعة تطور كتابة التاريخ في تلك الفترة بحاجة إلى توضيح أكثر من خلال كتابات المؤرخين التي وصلتنا كتاباتهم عن طريق ما اعتمدته كتب التاريخ، ولم تصلنا كتبهم لفقدها مثلاً، أو المصادر التي لحقت والتي تطورت فيها كتابة التاريخ بشكل كبير هذا التطور يجعلنا نتوقف ونتأمل الأسباب التي كانت وراء ذلك التطور، هل هي داخلية مثلاً أو خارجية أملتها عليهم اتساع رقعة الدولة الإسلامية وبالنتيجة دخول الكثير من الثقافات التي استطاع الإسلام بفضل قابليته على الاستيعاب في صهرها وإظهارها بشكل جديد قلما تجده في العقائد والحضارات الأخر ى، وربما انعكس ذلك على التاريخ وتطوره في ذلك الوقت، كما نستطيع أن نستدل على التطور الذي شهده التاريخ والكتابة التاريخية والصيغ الجديدة التي بدأت تفرض نفسها على المؤرخين من خلال إمكانية حفظ ما كتب من كتابات العلماء آنذاك عن الكتابات السابقة فالملاحظ أن كتابات القرن الأول الهجري أو بدايات القرن الثاني للهجرة وصلت معظمها إلينا من خلال كتب القرن الثالث وما تم ذكره في تلك الكتابات جعلنا نتعرف عليهم وعلى كتبهم التي فقدت وربما لعدم استمكان العلماء لظروف ذلك

الزمن مما حدا للذين جاءوا من بعدهم إلى الاهتمام ليس في طبع الكتب بل في حفظها وهذا ما جعلها تصمد أمام كل الظروف وتصل إلينا، وهذا دليل على أن هناك ظاهرة عامة في الدولة وربما على المستوى الرسمي ناهيك عن مستواها الشعبي بالاهتمام بالعلماء وفي شتى الاختصاصات والاهتمام بكتاباتهم وطريقة استنساخها بأكثر من نسخة وحفظها حتى استطاعت أن تصل إلى الوقت الحاضر.

ولا يعني حين نلفت الانتباه لكتابات القرون الأولى أن هذا الموضوع لم يتم التطرق إليه من قبل مؤرخينا وباحثينا، لكن ما نريد توضيحه في القاعدة الثانية أن طبيعة الكتابات وتطورها في تلك الفترة وانطلاقها من الخصوصية التي ينتمي لها العلماء وإمكانياتهم الكبيرة والهمة العالية التي تميزوا بها يجعلنا أن نضع ما أسسوا له قاعدة لوضع المنهجية الجديدة في الكتابة التاريخية، لأنهم استطاعوا أن يؤسسوا تأصيلاً لو قورن بما قدمناه نحن في الوقت الحاضر للتاريخ لكان إجحافاً بحقهم فلا وجود لأية مقارنة لأنهم لم يكونوا تابعين لأحد فيما وصلوا إليه ناهيك من أن الكتابة التاريخية مرت بمراحل حتى وصلت إلى المراحل المتقدمة التي تعرفنا عليها، لكننا لا نملك إلا منهجية لا ننتمي إليها ولا ترتبط بما وصل إليه علماؤنا في ما مضى، لذا فالمتتبع للقواعد التي استندوا عليها مثلاً في اعتمادهم على إسناد الروايات التي اعتمدوا عليها في ذكر الوقائع التاريخية نجدها شبيهة بالطريقة الحالية التي نعتمد عليها في ذكر المصادر مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المطبعة وسنة الطبع والأمور الأخرى لم تكن موجودة آنذاك لكننا نجد أن طريقة اعتماد الروايات أدق بكثير، إذ يتم اعتماد الروايات التي تناولت الحادثة المعنية وفق سلسلة الرواة لكي يتحقق من صدق الرواية لكننا نجد في الوقت الحاضر أن بحوثنا تستند على الكثير من المصادر التي لها علاقة طفيفة بالحادثة أو لا علاقة لها أصلاً، بل يتم سرد مصادر كثيرة لو يتم التدقيق بها لنجد أنها تتفاوت من حيث قربها أو بعدها للواقعة أو أنها تمر على الحادثة مر الكرام كما يقال، وعليه أن اعتماد طريقة الروايات في كتب التاريخ والتحقق من صحتها هي أدق من ذكر مصادر لا تغني بحوثنا الحاضرة إن لم يكن تفقرها وبالفعل نلاحظ التدني التي وصلت إليه دراساتنا الحاضرة وإنها لا تعدوا أن تكون جامعة للمواضيع دون أن تقدم شيئا على مستوى الدراسات الحالية.

فالقاعدة الثانية تعد من الأهمية أننا نحاول أن نتعرض للمصادر الإسلامية الأولية بالمراجعة والنقد والتحليل دون أن نضع في اعتبارنا أن تلك المصادر هي من الأهمية لما استطاع مؤرخونا فيما سبق الوصول إليه من رقي في كتابة التاريخ وتفسير أحداثه.

هوامش البحث:

(١) عماد الدين خليل، حول اعادة كتابة التاريخ الاسلامي، دار ابن كثير، (دمشق – ٢٠٠٥)، ص٩.
(٢) مسلم حسب حسين، "التحول التاريخي بين الارادة الانسانية والحتمية التاريخية"، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد١٠، حزيران ١٩٨٣، ص ١٧-٢٠.
(٣) الياس فرح، تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة، ط٤، (بيروت – ١٩٧٨)، ص٣٠، الدكتور غانم الحفو، محاضرات في فلسفة التاريخ، محاضرات ألقيت على طلبة المرحلة الثالثة قسم التاريخ كلية التربية جامعة الموصل ١٩٨٧.
(٤) تميز القرن الثامن عشر والقرون اللاحقة من وجهة نظر المهتمين بالتاريخ بانه عصر النظريات التفسيرية التي اهتمت بالحادثة التاريخية وتفسيرها ضمن منطلق كل نظرية رغم ان البعد المعرفي التاريخي انطلق في بداية الامر ببعديه المثالي والمادي ثم تعداه الى نظريات اخرى انقسمت بين النظري الجغرافية لتفسير التاريخ والاجتماعية والنفسية ودور الاديان والمعتقدات في تفسير التاريخ، كما كان للبطل حضورا في ذلك التفسير للاطلاع ينظر: أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، منشورات الجامعة الليبية، (ليبيا – د –ت) .
(٥) عماد الدين خليل، في التأصيل الاسلامي للتاريخ، دار الفرقان للنشر والتوزيع (عمان – ١٩٩٨)، ص ١٣-٢٦، نفس المؤلف، حول اعادة كتابة التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص١٠ – ١٢، محمد الحسيني الشيرازي، فلسفة التاريخ، مؤسسة الوعي الاسلامي للتحقيق والنشر والتوزيع (بيروت – ٢٠٠٥).
(٦) اعلن الفيلسوف الايطالي "كروتشة" في اوائل القرن الحالي "ان التاريخ باجمعه هو تاريخ معاصر" قاصدا بذلك ان التاريخ يتالف بصورة اساسية من رؤية الماضي من خلال عيون الحاضر وعلى ضوء مشاكله، للاستزادة ينظر: البان،ج، ويدجيري، التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس الى توينبي، ترجمة: عبدالعزيز جاويد، (القاهرة - ١٩٧٢) .
(٧) محمد عمارة، العرب والتحدي، مجلة عالم المعرفة ، العدد ٢٩ (الكويت –١٩٨٠)؛ محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو اعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢(بيروت – ١٩٩٤)، ص١٦٨.
(٨) راجع في هذا الباب من اجل التعرف أكثر عن السمات او الاخطاء التي ميزت معظم دراساتنا في الوقت الحاضر كتاب الدكتور عماد الدين خليل، حول اعادة كتابة التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص ص ١٤ – ١٧.
(٩) عماد الجواهري، مفهوم التاريخ وتطور الفكر التاريخي، ف هاشم الملاح وآخر ون، دراسات في فلسفة التاريخ، جامعة الموصل (الموصل – ١٩٨٨)، ص١٧، عماد الدين خليل، التفسير الإسلامي للتاريخ، دار الكتاب الإسلامي، (إيران – د – ت)، ص ٩٧ – ١٦٨.
(١٠) عماد الدين خليل، تاريخ الحضارة الإسلامية، المصدر السابق، ص ٢٩.
(١١) تناول الكثير من الباحثين والمؤرخين موضوع أصول البحث التاريخي وحاولوا التوضيح من خلالها بالأسس التي على الباحث اعتمادها عند كتابة البحث، للإطلاع ينظر: أحمد شلبي، كيف نكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة–١٩٦٨)، وللاستزادة ينظر: محمد أزهر السماك وآخر ون، أصول البحث العلمي، مطبعة جامعة صلاح الدين(أربيل–١٩٨٦)، عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي، مطبعة جامعة لموصل (الموصل - ١٩٩٠)
(١٢) أحمد محمود صبحي ، في فلسفة التاريخ، منشورات الجامعة الليبية، (ليبيا – د –ت)، ص ٣٨، ٢١٧.
(١٣) سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ج٤، ترجمة: حسن جلال العروسي، تصدير: عبد الرزاق السنهوري، مراجعة وتقديم: خليل عثمان خليل، ط٤، دار المعارف، (مصر – ١٩٧١)، عبد الجبار ناجي "فلسفة التاريخ أهي فلسفة أم تاريخ؟"، مجلة بيت الحكمة – دراسات فلسفية – السنة الثانية، العدد الثاني، بغداد – ٢٠٠٠، ص ١٤، وللاستزادة ينظر: كولن ولسن، سقوط الحضارة، ترجمة: أنيس زكي حسن، دار الآداب، ط٢(بيروت – ١٩٧١).
(١٤) وليد قصاب، الحداثة – في الشعر العربي المعاصر حقيقتها وقضاياها، (دبي – ١٩٩٦)، ص٨٣ -١٠٨، وللاستزادة ينظر: أبو منير إيريك وينكل "منظورات علم السياسة في مرحلة ما بعد الحداثة من منظور إسلامي" ، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الأولى – العدد الرابع، بيروت -١٩٩٦، عرفان عبد الحميد، "الفكر الديني المعاصر وتحديات الحداثة"، السنة السابعة – العدد٢٦، بيروت ٢٠٠١.
(١٥) للاستزادة ينظر: أدونيس، الثابت والمتحول – بحث في الاتباع والإبداع عند العرب – تأصيل الأصول، دار العودة، ط٣ (بيروت -١٩٨٢).
(١٦) عبد العزيز الدوري، نشأة التاريخ عند العرب، (بيروت – ١٩٩٨)، ص١٦ – ٤٥، للاستزادة ينظر: فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، ترجمة: فهمي أبو الفضل، مراجعة: محمود فهمي حجازي، الأجزاء الكاملة (المملكة العربية السعودية – ١٩٨٣).
(١٧) ولسنا هنا بصدد تناوله بشكل مفصل لكن نحاول الإشارة لطبيعة التطور الذي مر به التدوين التاريخي.

(١٨) عماد الدين خليل، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، دار الثقافة (قطر – ١٩٨٦)، حينما يتناول الباحثون الأحداث الكبرى مع بدايات الدولة الإسلامية لا يمكن لهم أن يتجاوزون موضوع التقويم الهجري الذي حدث في عصر عمر"رض"، عاملاً مهماً في عملية تدوين التاريخ لاسيما أننا أشرنا في مبحث "تعريف التاريخ" لاقتران التاريخ بالزمن حتى لو جاء المراد منه أحداث التاريخ ووقائعه، لذلك مثل هذا الأمر اتكاءً للمهتمين بتدوين التاريخ .

(١٩) تبلور الاتجاه التاريخي في هذا القرن من خلال تنوع اتجاهات الكتابة فيه كمعاجم التراجم "الطبقات الكبرى للواقدي"، "فتوح البلدان للبلاذري"، لا بل ظهرت عناوين لكتب تحمل عنوان التاريخ ، وللإطلاع ينظر: الاستبيان المفصل لأهم كتب التاريخ في تلك الفترة: عماد الدين خليل، تاريخ الحضارة الإسلامية، المصدر السابق، ص ١٤٧-١٤٨، للاستزادة: سهيل زكار، التاريخ عند العرب والبحث عن مدرسة عربية لتحليل التاريخ، مجلة قضايا عربية، السنة العاشرة العدد الثاني، بيروت – ١٩٨٣.

(٢٠) للاستزادة والتعرف على هذا النمط من الكتابة يرجى مراجعة المصادر الأساسية المتمثلة بالطبري في كتابه الكامل في التاريخ ، ومروج الذهب للمسعودي، وتاريخ اليعقوبي لليعقوبي، للاطلاع ينظر: هاشم يحيى الملاح وآخرون، دراسات في فلسفة التاريخ، (الموصل – ١٩٨٨)، ص٤٩.

(٢١) صبحي، المصدر السابق، ص ٢١٩ – ٢٤٠.

(٢٢) أخرجه ابن أبي حاتم .

(٢٣) رواه الإمام احمد وإسناده صحيح في مسنده، رقم الحديث ١٨٣١٩.